



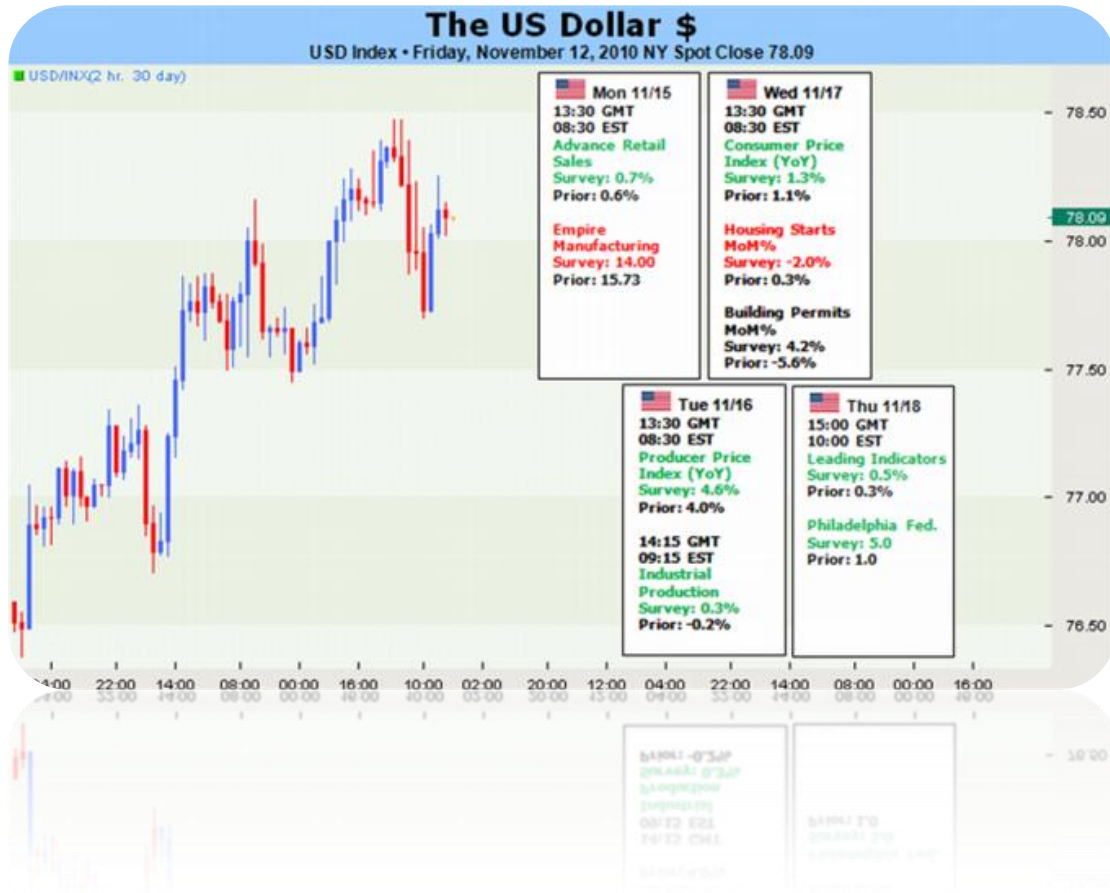
قسم التحليلات والأخبار

التقارير الأسبوعية

(توقعات)

انتعاشة الدولار الأمريكي مستمرة اعتمادًا على نتائج قمة العشرون، اتجاهات المخاطرة وأزمة الدين السيادي الأوروبي

(توقعات صعود)



الأسباب:

- وكالة التصنيف الائتماني الصينية، داجونج، تخفض تصنيف الدين السيادي الأمريكي.
- قمة العشرون توافق على ضرورة تصميم سياسة من شأنها الحد من التدفقات الخارجة من الولايات المتحدة إلى الاقتصادات الناشئة (تدفقات الأموال الساخنة).
- تدهور تطلعات (اليورو / دولار).

بعد الوصول إلى مستويات سنوية منخفضة للغاية في أوائل نوفمبر، تمكن الدولار من تحقيق ارتفاع جدير بالاهتمام على مدار الأسبوع الماضي. ومن الممكن أن ننسب هذا الارتداد الإيجابي الحاد إلى التصحيح الناتج عن جني الأرباح فيما يتعلق بالصفقات التي عقدها المتداولون على عملات العائد المرتفع لمواجهة متطلبات الهامش التي ارتفعت على بعض الأصول المتداولة في سوق المال (الفضة، السلع الزراعية وأصول الدخل الثابت الأيرلندية) على الرغم من ذلك، مع الأخذ في الاعتبار ما حدث من تطورات إيجابية على صعيد البيانات الاقتصادية على مدار الأسبوع الماضي وما هو آتٍ من بيانات على مدار الأسبوع القادم، يكون استمرار تعافي الدولار محل جدل كبير بين المحللين الأساسيين. فلدينا الآثار السلبية الناتجة عن أموال التحفيز التي يضخها الفيدرالي والتي توجد جنبًا إلى جنب مع مخاطر تنوع احتياطي النقد الأجنبي والاتجاه السائد على هذا التنوع والذي يتبنى منهجية الابتعاد عن الدولار، فهل من الممكن أن تتحول دفعة هذه المؤثرات لصالح الدولار الأمريكي؟

كما تتضمن المفكرة الاقتصادية القليل من البيانات الاقتصادية الرئيسة هذا الأسبوع، والتي ينبغي أن نتابعها متابعة جادة أثناء التداول على الدولار الأمريكي. وإذا ما نظرنا إلى تطورات الأحداث بترتيب الأهمية، فسوف نجد أن مشكلة الدين السيادي الأوروبية تحتل الصدارة بين هذه الأحداث حيث عادت الأزمة المالية للظهور على السطح من جديد. وبالرجوع إلى تاريخ هذه الأزمة، قام الاتحاد النقدي الأوروبي وصندوق النقد الدولي قد توصلا إلى خطة إنقاذ مالي لدعم اليونان وإخراجها من أزمتها المالية في مايو الماضي حيث بدأت اليونان في هذا الوقت في فقد المعايير اللازمة للاستمرار في عضوية الاتحاد النقدي الأوروبي. كما تأسس برنامج الاستقرار المالي الأوروبي بقيمة ٧٥٠ مليار يورو. على ذلك، تتضح الحقيقة المرة التي تواجه منطقة اليورو جراء تدهور الموقف المالي لبعض دول المنطقة في الوقت الذي تطالب فيه الدول الأفضل أداءً بتطبيق معايير واتخاذ إجراءات صارمة تستهدف تنفيذ خطط نقشف تعمل على تحسين الموقف المالي للدول المتعثرة وحماية نظمها المالية من الانهيار الكامل. ومن الطبيعي أن يكون لخطط النقشف هذه آثارًا سلبية على النمو في المنطقة ما ينعكس بدوره على حركة سعر الدولار. ومما زاد من خطورة الدين السيادي الأوروبي ما نشرته رويترز من أن أيرلندا أطلقت بالفعل نداء الاستغاثة وطلبت المساعدات المالية رسميًا، وسواءً كان ما نشر صحيحًا أم لا، فمن المؤكد أن يكون لهذه المشكلة صدى سلبى على اليورو، وهو ما ينعكس بالارتفاع على الدولار الأمريكي.

وكما نعرف جميعاً أن الدولار الأمريكي يتمتع بالمركز الأول بين عملات الملاذ الآمن، إلا أنه على الرغم من ذلك، نرى أن مكانة الدولار كملاذ آمن قد بدأت في التراجع إلى حدٍ كبيرٍ. إضافةً إلى ذلك، أدى اندفاع الفيدرالي إلى المزيد من التسهيل النقدي علاوة على الجهود الدولية المبذولة في سبيل تنويع احتياطي النقد الأجنبي إلى انهيار الميزة الاستثمارية للدولار الأمريكي. من خلال ما سبق يمكن الحكم على وضع الدولار الأمريكي بأنه سيء للغاية في الوقت الراهن حيث من الممكن أن تتجاهل الأسواق الحديث الدائر عن الأزمة المالية الأوروبية ليتبقى الأمل الوحيد في ارتفاع الدولار هو تراجع حاد مستقبلي للأسهم والسلع على مستوى العالم.

ومع استمرار ارتفاع شهية المخاطرة، تظل قضية تدفقات رؤوس الأموال هي القضية محط الاهتمام وموضوع كل المناقشات في أروقة أسواق المال. على الرغم من ذلك، فعلى مدار الفترة الأخيرة لوحظ انتقال مكثف برؤوس الأموال من الولايات المتحدة إلى الصين وغيرها من دول الاقتصادات الناشئة نظراً لأوضاع السوق الأمريكية المتدهورة، وهو التسرب الواضح في رؤوس الأموال العاملة في الولايات المتحدة إلى الصين، والذي من المنتظر أن ينقطع في وقتٍ كبيرٍ بعد الإجراءات التي بدأت الصين في اتخاذها الأسبوع الماضي. ومع تساوي العائدات بين استثمارات الولايات المتحدة والصين والاقتصادات الناشئة، نرى أن المستثمرين سوف يفضلون البقاء برؤوس الأموال في صورة دولار أمريكي.